اقتصاد

مبادرة سورية لتوفير فرص عمل للعائدين

دمشق ـ **ليث أبي نادر**

جاء إعلان غرفة صناعة دمشق عن مبادرة لدمج الوافدين اللبنانيين والعائدين السوريين في سوق العمل، ليفتح السؤال حول الفرص المتوفرة في الأسواق المحلية، ومدى قدرة الاقتصاد السوري على استيعاب عشرات الآلاف من العمال، في ظل وجود مئات الآلاف القابعين بلا عمل في بلاد أنهكتها الحروب والفساد والبطالة المقنعة. وأتت المبادرة بعد اجتماع عقده أعضاء الغرفة مع ممثل عن منظمة العمل الدولية، في 12 نوفمبر/تشرين الثاني، بُحثت خلاله سُبل دمج الوافدين والعائدين بملتقيات مع أرباب العمل من أجل ربط المهارات المتوفرة لدى الوافدين بالدرجة الأولى بالوظائف الممكنة، وإقامة فعاليات للعمل والتوظيف بدمشق، فيما أبدت منظمة العمل الدولية استعدادها لتقديم التدريبات اللازمة للعاملين. وقال تاجر الزيوت والمنكهات العطرية أحمد الجفان لـ«العربي الجديد» إن «مجرد قراءة السوريين واللبنانيين لهذا الخبر يثير الاستهجان، باعتبار أن نحو نصف السوريين يبحثون عن عمل، فيما يتضوّر النصف الآخر جوعاً، فأي فرص ورواتب ستقدمها غرفة الصناعة وغيرها من الفعاليات للوافدين؟». ويستطرد بأن أرباب العمل من حرفيين وصناعيين وتجار هم أكثر من يُدرك الواقع المرّ الذي تعيشه العمالة السورية اليوم. وينقسم الوافدون من لبنان إلى فئتين: الأولى أكبر وتُقيم في شقق مفروشة أو مستملكة في مناطق السيدة زينب وريف دمشق أو حمص وريفها واللاذقية وطرطوس وفي بعض المساكن في حماة، وتدفع بدل إيجار شهرياً يتراوح بين 100 و200 دولار، في حين تقيم الثانية في مراكز إيواء في هذه المناطق، ولا يقل مصروفها الشهري عن 300 دولار، إضافة إلى ما يُقدم لهم من خدمات. وفي هذا السياق، يرى الحرفي لؤي أبو الدهن في حديث لـ«العربي الجديد» أن الغاية من المبادرة سياسية وليست اندماجاً بسوق العمل، وأبدى تخوفاً من استمرار حالة النزوح اللبناني وعودة السوريين من دون وجود الظروف المناسبة لاستقبالهم، مشيراً إلى التسهيلات التي قدمتها السلطات للوافدين، بينما يعاني معظم العائدين من الضغوط وسوء الخدمات.

وأضاف أن اليد السورية العاملة في لبنان اعتادت منذ عقود «العمل في معظم المهن اليدوية مثل أعمال البناء والإكساء والخدمات الزراعية والسياحية كالعمل في المزارع والمطاعم والمشاغل، وغيرها من الأعمال التي يُجيدها اللبناني ولا يعمل بمعظمها لأسباب قد يكون أهمها نوعية بعض الأعمال والأجور التي يقبل بها السوري، والجهد المضاعف الذي يبذله في المنافسة، وبالتالي الوافد والعائد يمتلكان نفس المهارات مع تميز العائد بقبول حد أدنى من الأجور».

ويقول العائد من لبنان مع أسرته حمد جريرة لـ«العربي الجديد» إنه كان يقيم في لبنان لسنوات عدة ويعمل هناك معلماً في ورشة ميكانيك للسيارات، بين مجموعة من المعلمين والعمال، ويضيف: «استطعت خلال هذه السنوات أن أتمايز عن زملائي إلى حد أن يطلبني الزبون بالاسم، وتقوم الورشة على خبرتي وعملي الدائب، ومع هذا لم يزد مرتبي الشهري عن 300 دولار، بما يعادل نصف مرتب زميلي اللبناني، وغالباً ما كانت إيراداتي الإضافية تأتي من إكراميات الزبائن».

(Getty)

تريليون دولار سنوياً لحماية مناخ الدول الفقيرة

نبه مفاوضون، أمس الخميس، إلى ضرورة جمع أموال لمساعدة الدول الأكثر فقرا على التعامل مع تغير المناخ لتفادي دفع المزيد لاحقا، إذ قال الخبراء إن الدول الفقيرة تحتاج إلى تريليون دولار على الأقل سنويا بحلول نهاية العقد للانتقال إلى مصادر الطاقة الصديقة للبيئة بشكل أكبر والحماية من أحوال الطقس القاسية. ويشكل التمويل محورا أساسيا للمحادثات في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمناخ (كوب29) المنعقد في أذربيجان، ومن المرجح أن يتوقف الحكم على نجاح القمة على مدى قدرة الدول على الاتفاق على هدف جديد للتمويل الذي يجب على الدول الأكثر ثراء ومقدمي قروض التنمية والقطاع الخاص تقديمه كل عام للدول النامية لسد تكلفة العمل المناخي.

لقطات

ارتفاع معدل البطالة في مصر إلى 6,7%

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، أمس، نتائج بحث القوى العاملة للربع الثالث (يوليو/ تموز سبتمبر/ أيلول) لعام 2024، حيث بلغ معدل البطالة في البلاد 6,7% من إجمالي قوة العمل بارتفاع 0,2% عن الربع السابق. وحسب البيانات، بلغ حجم قوة العمل 32,218 مليون فرد مقابل 31,423 مليون فرد خلال الربع السابق بنسبة زيادة مقدارها 2,5% وقد بلغت قوة العمل في الحضر 14,190 مليون فرد بينما بلغت في الريف 18,028 مليون فرد، اما على مستوى النوع فقد بلغ حجم قوة العمل 26,432 مليون فرد للذكور بينما بلغت للإناث 5,786 ملايين فرد.

الوطنية للإسكان السعودية توقع 19 اتفاقية

أعلنت الشركة الوطنية للإسكان NHC في السعودية عن إبرام سلسلة من الاتفاقيات الاستراتيجية ومذكرات التفاهم مع عدد من الجهات والشركات المحلية والدولية؛ وذلك خلال اليوم الثالث من معرض سيتي سكيب العالمي بالرياض. ووقعت الشركة 19 اتفاقية بشراكات نوعية؛ بهدف تعزيز التعاون في مجالات متعددة تتعلق بالتطوير العقاري، وتوطين الصناعات، وتقديم خدمات مبتكرة تتماشى مع رؤية السعودية 2030، بحسب بيان لها. وعقدت الشركة عددًا من الاتفاقيات مع شركات محلية للتطوير العقاري في وجهاتها العمرانية.

اشتراكات الإنترنت الثابت في عُمان ترتفع

شهدت عُمان زيادة في عدد اشتراكات خدمات الإنترنت الثابت خلال تسعة أشهر من العام الجاري 2024، مع زيادة عدد اشتراكات الإنترنت الثابت ذي النطاق العريض. وأظهرت بيانات للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات، زيادة عدد اشتراكات الإنترنت الثابت بنسبة 2,48% خلال تسعة أشهر من العام، لتصل إلى 577,713 ألف اشتراك، وبزيادة 14,005 آلاف اشتراك عن عددها في نهاية العام الماضي البالغ 563,708 آلاف اشتراك. وجاء ارتفاع عدد الاشتراكات بخدمات الإنترنت السريع الثابتة ذي النطاق العريض، بنسبة 2,5%، ليصل إلى 576,011 ألف اشتراك.

مصر: ضغوط عمالية للمشاركة في مناقشات مشروع قانون العمل

القاهرة ـ **العربي الجديد**

مصر: ضغوط عمالية للمشاركة في مناقشات مشروع قانون العمل دشّنت دار الخدمات النقابية والعمالية في مصر، أول من أمس، حملة توقيعات إلكترونية للانضمام إلى أفراد ومؤسسات وجهات تطالب بتعديل قانون العمل الجديد، وعقد جلسات للحوار المجتمعي حوله، بعدما عادت مناقشات مشروع القانون في لجنة القوى العاملة بمجلس النواب. وفيما يستمر تجاهل جلسات الاستماع والتشاور المجتمعي حول مواد القانون؛ عاد الضغط المجتمعي والسياسي والحقوقي مرة أخرى إلى النداء للنظر في ملاحظاتهم حول قانون العمل، بشكل يلبي احتياجات العمال، ويحمي حقوقهم، ويعزز من قدرتهم على العيش. ونصّت عريضة التوقيعات الإلكترونية على «نبدأ من النهاية، وخلال العام الجاري حين بدأت مناقشات مشروع قانون العمل الجديد، في لجنة القوى العاملة في مجلس النواب، من دون عقد جلسات استماع مجتمعي من شأنها الاطلاع على آراء ومقترحات المعنيين بالأمر، في وقت لا يتجنب فيه القانون الجديد مساوئ نظيره القديم، فيما بدا أن الأمر يجري على عجالة، ولمجرد سدّ الخانة». وجاء فيها: «ويبدو أن مرور أكثر من واحد وعشرين عاماً على إقرار قانون 12 لعام 2003، لم تغير في الأمر شيئاً في إرادة صناع القرار، في وقت تغيرت فيه أشكال علاقات العمل، وبيئتها، وحتى نسب المتضررين من القانون، رغم تجسد الظلم الواقع على العمال في أكثر من مناسبة احتجاج. ومع ذلك، وفي محاولة منا لتحسين شروط وعلاقات العمل، ومنذ العام الماضي، تقدمنا إلى لجنة القوى العاملة والطاقة والبيئة بمجلس الشيوخ بطلب عقد جلسات استماع لمختلف الأطراف العمالية والمهتمين بالشأن العمالي، على الأخص المنظمات النقابية المستقلة، بينما التفّت اللجنة على الطلب، مكتفية بمشاركة وزارة القوى العاملة، والاتحاد العام لنقابات عمال مصر الحكومي»، بحسب العريضة. وأضافت دار الخدمات النقابية والعمالية في صياغة العريضة «ها هي لجنة القوى العاملة تعيد كرّتها، وتستمر في تجاهل تنظيم جلسات الاستماع، فيما بدا إصراراً غير مبرر على تغييب الصوت العمالي المستقل». وأشارت العريضة إلى أن مشروع قانون العمل كان قد خرج من لجنة القوى العاملة في البرلمان عام 2017، بعد أن نظمت بشأنه جلسات استماع محدودة العدد والحضور، وأدخلت عليه بعض التعديلات قليلة الأثر.

خطط ترامب وفريقه... وإرباك الاقتصاد العالمي

مصطفى عبد السلام

المؤكد أن فوز دونالد ترامب بولاية ثانية سيكون في صالح الاقتصاد الأميركي، لكن في المقابل سيربك المشهد الاقتصادي العالمي في الفترة المقبلة، ويخلط الأوراق التجارية ويزيد تبعثرها، وهو ما يزيد منسوب القلق والتوتر في أسواق المال والتجارة والصرف والمعادن والعملات الرقمية.

ونظرة إلى خطط ترامب الاقتصادية وتشكيلة فريق حكومته الجديدة، تلحظ أن حظوظ «لخبطة» المشهد الاقتصادي العالمي تتزايد يوماً بعد يوم. فقد اختار السيناتور ماركو روبيو لمنصب وزير الخارجية، وهو ما يعني العودة إلى استخدام سلاح العقوبات الاقتصادية ضد بعض الدول المناوئة للسياسات الأميركية، وفرض عقوبات نفطية ومالية أكثر صرامة على كل من إيران وفنزويلا، وهو ما يحدث قلقاً في أسواق النفط العالمية، خصوصاً أن روبيو، العضو البارز في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، يضغط منذ فترة طويلة من أجل تبني الإدارة الأميركية سياسة أكثر شراسة تجاه إيران والصين وفنزويلا.

وعقب توليه مباشرة نهاية يناير المقبل، من المتوقع أن يكون أول قرارات ترامب الاقتصادية فرض رسوم جمركية على واردات الولايات المتحدة من السلع الصينية بنسبة 60% وعلى واردات الدول الأخرى بنسبة ما بين 10 و20%، وهو ما يربك التجارة الدولية والسياسات النقدية حول العالم، ويزيد أسعار السلع، ويعيد شبح التضخم. وهذه الإجراءات العقابية تعيق النمو الاقتصادي العالمي، كما قال أولي رين، محافظ البنك المركزي الفنلندي وعضو البنك المركزي الأوروبي، وتربك كذلك أوروبا، إذ إن رسوم ترامب ستؤدي إلى خسارة دول القارة 150 مليار دولار سنوياً، وإلى ارتفاع سعر الدولار مقابل اليورو إلى نقطة التعادل، وهو ما سيكون له تأثير في كلفة الواردات الأوروبية وأسعارها.

الكل يترقب قرارات ترامب الذي يتعامل على أنه رجل أعمال بدرجة رئيس دولة، وفي المقدمة الصين والاتحاد الأوروبي وباول، الذي أعلن قبل أيام أنه لن يستقيل إذا طلب منه ترامب ذلك، بل تحدى الرئيس المنتخب بقوله إنه لا يملك سلطة إقالته من منصبه. وفي حال إقالة الرجل أو التدخل في إدارة السياسة النقدية للبنك المركزي الأميركي، فإن هذا يبعث برسائل سلبية للأسواق الدولية، ويربك البنوك المركزية حول العالم التي تتخذ الفيدرالي بوصلةً في تحديد اتجاهات أسعار الفائدة ومعدلات التضخم.

اسواق

مطاعم لبنان تصارع للبقاء رغم الحرب

قطاع المطاعم والمقاهي احد الركائز المهمة للاقتصاد اللبناني، يعاني اليوم من انكماش حاد في ظل تداعيات العدوان، ما دفع مراقبين الى وصف ما يتعرض له القطاع بانه «موت سريري»

بيروت ـ **اندريا الشوفي**

يواجه قطاع المطاعم والمقاهي في لبنان تحديات غير مسبوقة نتيجة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للعدوان الإسرائيلي. هذا القطاع، الذي طالما كان ركيزة للاقتصاد اللبناني ومجالاً يجتذب السياح ويشغّل عشرات الآلاف من اللبنانيين، يعاني اليوم من انكماش حاد في الحركة التجارية، وارتفاع في التكاليف التشغيلية، وسط حالة من النزوح الكثيف من المناطق المتضررة. تتراجح بعض المؤسسات في مواجهة التحديات التي تتفاقم مع غياب الاستقرار الأمني والسياسي، بينما تسعى أخرى للتكيف مع الوضع بتقديم خدمات مجتمعية، أو استثمار محدود في المناطق الأكثر أماناً. ويعكس الوضع الحالي واقعاً مؤلماً يعايشه أصحاب المطاعم والمقاهي الذين يحاولون بصعوبة بالغة المحافظة على أعمالهم، فيما تتزايد المخاوف حول مستقبل هذا القطاع الحيوي في ظل الأزمة الراهنة.

موت سريري سريع

صرّح نائب رئيس نقابة أصحاب المطاعم والملاهي والمقاهي، خالد نزها، في حديث خاص لـ«العربي الجديد» بأن لبنان يمر بمرحلة شديدة الصعوبة، واصفاً الوضع الحالي بأنه «موت سريري سريع» لقطاع المطاعم والمقاهي. وأشار نزها إلى أن هذا القطاع شهد تحسناً طفيفاً في نشاطه خلال عامي 2022 و2023، حيث عاد إلى لبنان أكثر من 20 ألف لبناني من الدول العربية، بالإضافة إلى آخرين ممن غادروا بعد عام 2020، نتيجة الأزمات المتلاحقة التي شهدها لبنان، بدءاً من الثورة (2019)، مروراً بجائحة كورونا وانهيار العملة والاقتصاد، وصولاً إلى العدوان الإسرائيلي الأخير. ووضّح نزها أن العديد من أصحاب المؤسسات استندوا إلى الأجواء الإيجابية التي شهدتها البلاد في عامي 2022 و2023، حيث افتُتح نحو 300 مطعم في عام 2023، وحوالي 100 مطعم في مطلع عام 2024. إلا أن الوضع تدهور سريعاً بعد إعلان شركات الطيران جدولة رحلاتها أو تعليقها إلى لبنان، ودعوة السفارات الأجنبية والعربية مواطنيها لمغادرة البلاد، بعد امتداد الاعتداءات إلى بيروت وضواحيها، مما تسبب بتراجع كبير في الحركة السياحية. وأكد نزها أن التراجع في مناطق بيروت الكبرى وصل إلى 90%، حيث أغلقت محلات ومقاهٍ ليلاً، فيما أقفلت بعض المحلات في وسط بيروت التجاري بشكل نهائي، بينما أغلقت أخرى مؤقتاً بانتظار انتهاء الأزمة.

وأشار نائب رئيس النقابة إلى أن الكلفة التشغيلية في لبنان مرتفعة للغاية، إذ يفتقر البلد إلى طاقة كهربائية ومياه وبنية تحتية وخدمات نقل مناسبة، مضيفاً أن أصحاب المحلات والمقاهي يضطرون لدفع ثلاث فواتير شهرية تتعلق بالمياه، واشتراك الكهرباء، وتكاليف تشغيل المولدات الكهربائية، مما يفاقم من الأزمة. وذكر أن القطاع كان من أهم القطاعات في البلاد قبل الأزمة، حيث كان يشغل 160 ألف لبناني مسجلين في الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى 45 ألف عامل موسمي من طلاب الجامعات. وكان هذا القطاع الأكبر استثماراً وتوظيفاً ودفعاً للضرائب للدولة. كما أشار نزها إلى أن بعض أصحاب المؤسسات يسعون لجمع شمل الموظفين مع عائلاتهم، حيث حول البعض مطاعمهم إلى مطابخ مفتوحة لإغاثة النازحين، فيما تحولت بعض المقاهي على الواجهة البحرية لبيروت إلى مراكز إيواء. وأردف أن الوضع في المناطق التي لم تتعرض للعدوان لا يزال مقبولاً إلى حد ما، لكن الأولوية بالنسبة للبنانيين اليوم أصبحت تأمين لقمة العيش والتموين خشية من فرض حصار على البلاد، مشيراً إلى أن كل مؤسسة تحدد قدرتها على الاستمرارية ودفع رواتب الموظفين وتغطية الإيجارات. ولفت إلى أن بعض أصحاب المؤسسات باعوا مدخراتهم وأراضيهم لتأسيس أعمالهم من جديد بعد أزمة عام 2019، مؤكداً أن القطاع يعتمد بشكل كبير على السياحة، وأن النقابة كانت تعمل على دعم السياحة المستدامة، إذ يتمتع لبنان بتاريخ سياحي متنوع بين التاريخي والصيفي والترفيهي والتعليمي. وأضاف أن حركة النزوح إلى المناطق الآمنة ساهمت في تفعيل حوالي 30 إلى 40% من المطاعم والمقاهي والمحلات التجارية، خاصة في مناطق ساحل المتن وجبيل والبترون، إلا أن حركة النشاط لا تزال ضعيفة في ظل سيطرة الخوف والقلق على المواطنين.

تداعيات العدوان الإسرائيلي تكبّد القطاع خسائر باهظة

نشاط مناطق النازحين

بدوره، قال مدير عام وزارة الاقتصاد والتجارة، محمد أبو حيدر، في حديث خاص لـ«العربي الجديد»، إن حركة الشراء ارتفعت بنسبة 55% في مناطق استضافة النازحين، خصوصاً فيما يتعلق بقطاع الطعام السريع (STREET FOOD)، في حين تراجعت حركة الشراء في المطاعم بشكل عام في لبنان بنسبة تتراوح بين 90% و95%. وأضاف أبو حيدر أن هذا الارتفاع يشمل المناطق التي تستضيف النازحين، إلى جانب زيادة مؤقتة في حركة الشراء في محلات الألبسة ومحلات المفروشات، بينما شهدت باقي المناطق والمجمعات التجارية تراجعاً كبيراً تجاوز 90%، مشيراً إلى أن تدفق الأموال من الخارج إلى اللبنانيين، خاصة من أهالي النازحين، ارتفع بنسبة تقارب 20%. وأوضح أبو حيدر أن الكلفة التشغيلية ارتفعت في بعض الأحياء نتيجة تزايد الطلب على الكهرباء وتأمينها لساعات أطول. ومع ذلك، شهدت نسبة البطالة ارتفاعاً كبيراً في لبنان، حيث أصبحت بعض المؤسسات خارج مناطق استضافة النازحين قادرة على الصمود لأكثر شهر أو شهرين فقط.

وفي السياق نفسه، قال أحمد، صاحب مقهى شعبي في الجبل، إن بعض زبائنه من بيروت بدأوا يتوجهون إلى مقهاه بحثاً عن ملاذ هادئ بعيداً عن الأجواء المشحونة التي يشهدها لبنان، واعتبر أن هذه الخطوة هي جزء من ظاهرة أكبر، إذ يفضلها النازحون الهاربون من ضجيج الحرب والمخاوف المستمرة إلى المناطق الجبلية أو الساحلية التي لم تتأثر بشكل كبير بالأحداث العسكرية. أما بيار، صاحب مطعم تراثي في جبيل، فقد أكد أن المدينة أصبحت ملاذاً الكثير من السكان الذين يبحثون عن استقرار بعيداً عن الأوضاع المتوترة في بيروت والجنوب، قائلاً إن جبيل التي تتمتع بتاريخ طويل وجاذبية سياحية، شهدت مؤخراً زيادة في التدفق من المناطق المتأثرة بالصراع والمدينة التي كانت تُعرف بنشاطها السياحي طوال العام أصبحت اليوم وجهة للعديد من الأسر والناس الذين يسعون للاستقرار المؤقت بعيداً عن العنف الدائر. وأكد أن هذا التحول في نمط الزوار أعاد الحياة بشكل جزئي إلى بعض المؤسسات التجارية التي تعتمد على السياحة المحلية، رغم أن الحركة لا تزال أقل بكثير مما كانت عليه في السابق.

تراجع الإنفاق

من جانب ثان، أفاد الخبير الاقتصادي، كمال حمدان، في حديث خاص لـ«العربي الجديد» بأن أكثر من مليون نازح توزعوا بين مراكز إيواء ومنازل مستأجرة، ما يعني أن حوالي ربع المقيمين في لبنان نزحوا إلى مناطق آمنة، موضحاً أن المناطق القريبة من بيروت الإدارية شهدت انخفاضاً كبيراً في عدد المقيمين، وخاصة الضاحية الجنوبية، التي كانت تضم حوالي 700 ألف مقيم، بينما لا يتجاوز عدد سكانها اليوم 10% من هذا الرقم. وأضاف أن من الطبيعي أن يؤدي انخفاض عدد المقيمين إلى تراجع جميع أنواع الإنفاق في هذه المناطق، خصوصاً الإنفاق الترفيهي على المطاعم والمقاهي والمتاجر. وأشار حمدان إلى أن المناطق التي تُعتبر حتى الآن آمنة نسبياً من العاصمة بيروت والأجزاء الشمالية والشرقية، لا تزال تشهد بعض النشاط في المطاعم والمقاهي، لكن الطلب على هذه الخدمات يظل ضعيفاً في ظل الحرب وانعدام الاستقرار. وأضاف أن القلق والوضع النفسي العام وهجرة بعض الفئات التي تُعتبر من المستهلكين الأساسيين لهذه الأنشطة ينعكسون على معدلات تشغيل أقل من المعتاد. وأضاف أن لبنان قد مرّ بحروب عدة، منها الحرب الأهلية التي استمرت 15 عاماً، والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة من عام 1996 وحتى اليوم. وأفاد حمدان بأن الناتج المحلي انخفض بنسبة 45% عما كان عليه في 2018، حيث بلغت تقديرات صندوق النقد الدولي لعام 2023 حوالي 24 مليار دولار، مقارنة بأكثر من 53 مليار دولار في 2018. وبذلك، نحن في قلب أزمة، وتداعيات العدوان الإسرائيلي ستؤثر لفترة طويلة. ومع ضعف الطلب على الخدمات، سيضطر أصحاب الأعمال إلى خفض تكاليف التشغيل والعيش يوماً بيوم حتى تنفجر الأوضاع.

مطعم في بيروت يجهز وجبات للنازحين يوم 10 أكتوبر 2024 (سكوت بيترسون/Getty)

تمديد عقد استيراد نفط العراق

اعلن وزير الطاقة والمياه في حكومة تصريف الاعمال اللبنانية وليد فياض، في بيان، انه بُلّغ امس من رئاسة الوزراء ومن وزارة النفط في العراق الموافقة على طلبه القاضي بتمديد عقد تزويد الفيول اويل (نوع من الوقود السائل) الموقّع بين لبنان والعراق، حتى نهاية شهر يناير/ كانون الثاني 2025، بدل نهاية اكتوبر/ تشرين الاول 2024، ليتمكّن لبنان من الاستفادة من كامل الكمية التعاقدية، اي 1,5 مليون طن، وذلك عبر تامين شحنات بسعة 125 الف طن شهريا خلال هذه المدة.

إسكان

ركود واسع في أسواق العقارات العراقية

ما زال العراق يعاني من التضخم الكبير في مستويات اسعار العقارات التي ارتفعت لاكثر من 100%، خلال السنوات الثلاث الماضية، نتيجة لعوامل عديدة

بغداد ـ **احمد عبد**

تعاني أسواق العقارات في العراق من حالة ركود واسع بسبب الارتفاع الكبير الحاصل في مستويات الأسعار مع تراجع القوة الشرائية للمواطنين. وما زال العراق يعاني من التضخم الكبير في مستويات الأسعار التي ارتفعت لأكثر من 100% خلال السنوات الثلاث الماضية نتيجة لعوامل عديدة، في مقدمتها قرار الحكومة في آذار/ مارس 2024 الخاص بالإصلاح الضريبي، والذي تضمن زيادة جديدة في ضريبة نقل العقارات من شخص إلى آخر، فضلاً عن انخفاض القدرة الشرائية وارتفاع الكلفة وغيرها. قال رئيس مجلس الأعمال الوطني العراقي داود عبد زاير إن أسواق العقارات تتأثر بالسيولة النقدية التي انعكست مع ارتفاعها في العراق خلال السنوات الماضية على عمليات شراء العقارات. وأضاف زاير، خلال حديث لـ«العربي الجديد»، أن زيادة الطلب على العقارات من قبل أصحاب رؤوس الأموال أدت إلى ارتفاع قيمتها بشكل كبير، وبالتالي فإن السياسة النقدية في العراق فرضت التدقيق على مصادر التمويل، ما أدى إلى حالة من الركود. وبين زاير أن القانون العراقي أكد على متابعة عمليات نقل وشراء الأملاك وفقاً لقانون مكافحة غسل الأموال الصادر عن البنك المركزي العراقي، حيث تتم متابعة مصادر التمويل لأموال شراء تلك العقارات التي تزيد قيمتها عن 500 مليون دينار عراقي، وأشار إلى عدم وجود سياسة نقدية توازن بين دخل الفرد ومستويات الأسعار في العراق، وهو ما أدى إلى تزايد عمليات الفساد والأنشطة غير المشروعة والتي بموجبها يلجأ أصحاب رؤوس الأموال إلى البحث عن ملاذات آمنة لأموالهم من خلال هذه الأنشطة. تحدث الخبير الاقتصادي ورئيس تحرير صحيفة «الاقتصادية العراقية» كريم الحلو عن أن الوضع الإقليمي والعمليات العسكرية الدائرة انعكست بشكل كبير على الوضع الداخلي العراقي وركود أسواق العقارات. وبيّن الحلو، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الكثيرين ممن يرغبون في شراء العقارات أو الوحدات السكنية عزفوا عن الشراء بسبب عدم وجود استقرار أمني وسياسي داخل العراق، فضلاً عن احتمال تعرض العراق لضربة عسكرية قد تؤثر بشكل كبير على الوضع الداخلي. وأضاف أن الدولة وضعت خطة لإنشاء مجمعات سكنية في جميع المحافظات العراقية بهدف الحد من أزمة السكن وتوزيعها على المواطنين الذين لا يملكون عقاراً، إلا أن سيطرة المتنفذين والتجار على سوق العقارات حالت دون حصولهم على شيء، وأصبح الأمر تجارياً واستثمارياً لغسل الأموال. وأضاف أن أسعار العقارات ارتفعت لأرقام قياسية، ليصل سعر متر الأرض في بغداد لأكثر من 1000 دولار، ولا احد يستطيع شراء العقار بهذا السعر سوى الأثرياء والسياسيين والفاسدين وأصحاب الأموال غير المشروعة.

جملة من التحديات تواجه قطاع العقارات في العراق، تتمثل في ضعف التطبيق العملي للخطط الاستراتيجية السابقة المتعلقة بالإسكان، حيث لا يمتلك نحو 25 مليون عراقي وحدات سكنية. وأوضح المسوق العقاري إبراهيم الكبيسي أن القرارات الحكومية ساهمت بالركود الحاصل في السوق العراقية بسبب زيادة ضريبة العقار بنسبة 40% للعقار السكني، وبنسبة 45% بالنسبة للعقار الزراعي، والعقار الصناعي بنسبة 50%، أما العقار التجاري فارتفعت الزيادة الضريبية عليه إلى 100% من سعر العقار. وأكد الكبيسي في حديث لـ«العربي الجديد»، أن هذه القرارات كانت سبباً في تعطيل قطاع العقارات إلى حد كبير، وزادت من احتمال تحقيق الاستقرار السكني للمواطنين في الأحياء والمجمعات السكنية.

ارتفاع كبير في أسعار العقارات بسبب السياسات الحكومية (أحمد الربيعي/ فرانس برس)

الكويت

فوائد تخزين النفط في الخارج

مسقط ـ **كريم رمضان**

يسلط إعلان مؤسسة البترول الكويتية عن توقيعها عقدا مدته عامان مع المؤسسة الوطنية لكوريا الجنوبية، لتخزين أربعة ملايين برميل من النفط الخام الكويتي، الضوء على الغرض الاستراتيجي من هذه الخطوة، خاصة أن استهلاك كوريا يبلغ حوالي 2,6 مليون برميل يوميا. وتمثل القراءة الاستراتيجية للصفقة مفتاحا لفهمها، حسب إفادة خبيرين لـ«العربي الجديد»، إذ تتجه المؤسسة إلى زيادة عدد محطات التخزين الخارجية، ومنها كوريا الجنوبية، لما لها من دور كبير في الحفاظ على العملاء وعدم خسارتهم لصالح دول منتجة للنفط من خارج «أوبك». ويعزز هذه القراءة أن مؤسسة البترول الكويتية اعتمدت خطة لزيادة الخزانات في الأسواق الأوروبية، لأن تخزين النفط بالقرب من عملائها يوفر عمليات الشحن، خاصة أن شركتها «ناقلات النفط» تمتلك أسطولاً قادراً على التواصل في الإمدادات النفطية دون انقطاع، وفقا لما أورده تقرير نشرته صحيفة «كوريا هيرالد» الكورية الجنوبية في 31 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وحسب الصحيفة ذاتها، فإن خطوة التخزين الكويتية تأتي لتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، وتقوية موقع الكويت مزوداً موثوقاً للنفط في آسيا، خاصة أن كوريا تعتمد بشكل كبير على نفط الشرق الأوسط لتلبية حوالي 72% من احتياجاتها النفطية. ويعود التعاون في مجال الطاقة بين الكويت وكوريا الجنوبية إلى عام 1964 ويشكل الركيزة الأساسية للعلاقات الاقتصادية بين الدولتين، حيث تحتل كوريا الجنوبية المرتبة الثانية في صادرات النفط الخام الكويتي، وفقا لما أوردته وكالة الأنباء الكويتية الرسمية (كونا).

زيادة التخزين

في هذا الإطار، يشير الخبير الاقتصادي نهاد إسماعيل، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن خطوة توقيع مذكرة تفاهم بين مؤسسة البترول الكويتية وشركة النفط الوطنية الكورية في يونيو/ حزيران الماضي، والتي ترجمت لاحقاً إلى اتفاق استراتيجي لمدة عامين، يتضمن تخزين أربعة ملايين برميل من النفط الخام في مرفق تخزين بمدينة أولسان الكورية، تهدف إلى ضمان توافر النفط قرب الأسواق الآسيوية، وخاصة السوق الكوري الجنوبي، الذي يُعد ثاني أكبر مستورد للنفط الكويتي. وفي ظل الأزمات الجيوسياسية في المنطقة واحتمال اضطراب سلاسل الإمدادات، يشير الخبير الاقتصادي إلى أن الكويت اتخذت خطوة استباقية احترازية لتأمين توافر النفط قرب الأسواق الآسيوية المهمة، ما يعزز مكانتها مورداً نفطياً موثوقاً يستجيب لاحتياجات عملائه حتى في أوقات التوتر. وتساهم خطوة التخزين في كوريا الجنوبية في تقوية العلاقة الاستراتيجية بين البلدين اقتصادياً وتجارياً، بحسب إسماعيل، مشيراً إلى وجود خطط لزيادة تخزينات النفط الخام في الأسواق الأوروبية وفقاً لمصادر إخبارية كويتية. ويخلص إسماعيل إلى التأكيد على أن هذه الخطوة ستساعد في استقرار السوق النفطية وتخفيف آثار انقطاع الإمدادات لفترات وجيزة في حال تدهور الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة، متوقعاً اتخاذ خطوات مماثلة من دول أخرى.

خطوة استراتيجية

في السياق، يشير الخبير الاقتصادي وضّاح طه، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن إنشاء الخزانات الاستراتيجية للنفط في الدول المستوردة يمثل خطوة مهمة تتبناها الدول الخليجية المنتجة للنفط، لافتا إلى أن المملكة العربية السعودية بدأت هذا النهج مبكرًا من خلال إنشاء منشآت تخزينية ضخمة في اليابان. ويضيف طه أن دولة الإمارات تسير على النهج نفسه، حيث تمتلك منشآت تخزينية في السعودية، جزء منها يعتبر خزينًا استراتيجيًا للدولة المضيفة، وبموجب هذه الاتفاقيات، تتحقق كلفة أقل للتخزين والاستثمار. وفي ظروف المخاطر، يحق للدولة المضيفة استخدام ما يصل إلى 50% من الخزين الاستراتيجي مقابل ثمن محدد، حسب طه، مشيرا إلى أن الكويت تعتبر من المصدرين الأساسيين لكوريا الجنوبية، إلى جانب إيران. ويعزز وجود خزانات كهذه في بلد رئيسي الخطط اللوجستية لمؤسسة البترول الكويتية، كما يقلل احتمالات المخاطر المحتملة في الخليج العربي، خاصة في ظل التوترات المحتملة في مضيق هرمز، بحسب طه.

مقابلة

اجراها **زيد الدبيسية**

قال وزير العمل الاردني، خالد البكار، في مقابلة مع «العربي الجديد»، انه سيتم من بداية 2025 تسفير اي عامل وافد مخالف يتم ضبطه في البلاد وعدم منحه فرصة بعد ذلك للتقدم بطلب لتصويب اوضاعه، لان المهلة المحددة تنتهي نهاية يناير

خالد البكار

بدء تسفير العمال المخالفين من بداية عام 2025

إجراءات تنظيمية للسوق وتصويب الأوضاع القائمة

ما هي الجهود التي تقوم بها وزارة العمل لتخفيض نسبة البطالة؟

الجهود متواصلة للحد من البطالة، عبر توفير فرص عمل للأردنيين في مختلف المجالات، إضافة إلى تنظيم سوق العمل ورعاية حقوق العمال في القطاع الخاص، ومساعدة العاطلين عن العمل للحصول على فرص تشغيل. وفي هذا السياق، يتم التشبيك بين الباحثين عن العمل وتأهيل أعداد منهم لسوق العمل والقطاعات التي تحتاج إلى الأيدي العاملة، ويقع ضمن اختصاص الوزارة توفير بيئة عمل مناسبة وحماية العمال.

وتوجد مؤسسات مهمة تُعنى بشؤون العمال، مثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، وصندوق التنمية والتشغيل، وهيئة تنمية المهارات المهنية والتقنية، ومؤسسة التدريب المهني، وجميعها تعمل بتنسيق دائم لخدمة سوق العمل وتنظيمه وتأهيل العاطلين لسوق العمل والتشبيك مع قطاعات الأعمال.

ويتم التدريب والتأهيل من خلال مؤسسة التدريب المهني. ويحصل المتدرب على شهادة مزاولة مهنة تصدرها هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية، وبعدها يوجه الشباب إلى البرامج التمويلية التي يقدمها صندوق التنمية والتشغيل لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بسقوف تمويلية تصل إلى حوالي 110 آلاف دولار، ويتم دراسة أي طلب تمويل تزيد عن ذلك.

كيف يتم ربط العاطلين عن العمل بسوق التوظيف؟

يتم ذلك بمسارين؛ الأول من خلال البرنامج الوطني للتشغيل الذي يستطيع أي شاب التقدم إليه من الفئة العمرية من 18 إلى 40 سنة، عبر منصة البرنامج الموجودة على موقع الوزارة الإلكتروني، والبرنامج يسهم في دعم الأجور للعاملين الذين يتم تعيينهم في شركات القطاع الخاص التي تسجل في البرنامج، بمقدار 130 ديناراً شهرياً لأجر العامل، و10 دنانير بدل مواصلات، و10 دنانير مساهمة في اشتراكات الضمان الاجتماعي.

والمسار الثاني يتمثل في التشبيك بين الباحثين عن العمل وأصحاب العمل، من خلال الفروع والوحدات الإنتاجية التي جاءت بمبادرة وتوجه ملكي لتشغيل الأردنيين في محافظات الأردن، والتي توفر ما يقارب 9700 عامل من الأردنيين، 80% منهم من الإناث. كما أن هناك توسعا في معاهد التميز للتدريب المهني وأكاديميات الطهي في عدد من المحافظات، وهذه جملة من المشاريع التي سيعلن عنها خلال اجتماعات مجلس الوزراء المقررة لاحقاً في المحافظات.

هل يحقق التدريب المهني أهدافه بإدماج العاطلين عن العمل في مختلف القطاعات؟

بكل تأكيد، ذلك يساهم في مساعدة أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل للاندماج في سوق العمل، وآخرين من فئة المتقاعدين لتحسين مداخيلهم الشهرية. العمل جار على زيادة عدد الملتحقين بمعاهد ومراكز التدريب المهني، وهناك إقبال عليها حتى من قبل المتقاعدين، لاكتساب المهارات الجديدة التي يتطلبها سوق العمل. وتعمل مجالس المهارات القطاعية لكل قطاع ومظلتها هيئة تنمية المهارات المهنية والتقنية، لتحديد المهن المطلوبة لكل قطاع والبرامج التدريبية لكل مهنة، وسيتم زيادة عدد مجالس المهارات القطاعية.

وكمؤشر على نجاح برامج التشغيل، فإن نسب التشغيل لخريجي مراكز ومعاهد التدريب المهني تصل في بعض التخصصات إلى 90%، وتخصصات أخرى وصلت نسبة التشغيل فيها إلى 100%، كما ستتم دراسة حاجة بعض الأسواق العالمية، على غرار التجربة مع ألمانيا لتأهيل الشباب الأردني لتسويقها لدخول الأسواق العالمية التي تتجاوز 21%.

ماذا عن الإجراءات الجديدة لتنظيم سوق العمل وإحلال العمالة المحلية مكان الوافدة؟

تعمل وزارة العمل على تحديد احتياجات كل قطاع من العمالة غير الأردنية، لتحديد ما هي الجنسيات التي يمكن الاستقدام منها؟ والحد من الاحتكار في السوق لتخفيض كلف الإنتاج على القطاعات المختلفة.

وتم اتخاذ العديد من الإجراءات التنظيمية، للسماح للعمالة غير الأردنية بالانتقال بين القطاعات المختلفة وتوفيق أوضاعها، لتجديد تصاريح عملها المنتهية، وهذه الإجراءات يعمل بها حتى تاريخ نهاية العام الجاري. وستستمر الجولات الرقابية لضبط المخالفين وتسفيرهم.

أخبار

أصول «المركزي القطري» ترتفع على أساس سنوي

انخفضت أصول مصرف قطر المركزي بختام شهر أكتوبر/ تشرين الأول 2024 من أعلى مستوى لها المسجل في الشهر السابق له، إلا أنها ارتفعت بنحو 3,97% سنوياً. سجلت أصول «المركزي» نهاية الشهر الماضي 305,54 مليارات ريال (85,63 مليار دولار)، مقابل 313,78 مليار ريال (87,94 مليار دولار) في ختام سبتمبر/أيلول 2024، بتراجع 2,63% أو 8,24 مليار ريال (2,31 مليار دولار)، وذلك وفق مسح مصرف قطر المركزي الصادر أمس الخميس.

وعلى أساس سنوي، فقد ارتفعت أصول «المركزي» 3,97% أو 11,67 مليار ريال (3,27 مليارات دولار) عن قيمتها في أكتوبر/تشرين الأول 2023 البالغة 293,87 مليار ريال (82,36 مليار دولار).

ومُنذ بداية العام الحالي، ارتفعت أصول «المركزي» عن مستواها بختام 2023 البالغ 298,48 مليار ريال (83,65 مليار دولار)، بنسبة 2,37% بما يُقدر بـ7,06 مليار ريال (1,98 مليار دولار).

تراجع مؤشر بورصة مسقط

تراجع المؤشر العام لسوق مسقط بنهاية تعاملات أمس، آخر جلسات الأسبوع، بنسبة 0,24%، ليغلق عند مستوى 4643,51 نقطة، فاقداً 11,24 نقطة عن مستوياته بجلسة أمس الأربعاء.

وتأثر المؤشر العام بتراجع الأسهم القيادية، والأداء السلبي للقطاعات مجتمعة، وتقدمها الصناعة بنسبة 1,27%؛ مع تقدم سهم المطاحن العمانية على المتراجعين أمس، بنسبة 8,67%، وتراجع فولتامب للطاقة القيادي بنسبة 2,5%.

وتراجع كذلك مؤشر قطاع الخدمات بنسبة 0,38%، بضغط سهم للمياه والطاقة المتراجع بنسبة 2,81%، وتراجع سهم أريدو القيادي المتراجع بنسبة 1,57%. وحد من تراجع قطاع الخدمات صدارة سهم العمانية التعليمية للرابحين اليوم بنسبة 9,98%.

كما تراجع مؤشر القطاع المالي بنسبة 0,04%؛ بضغط سهم بنك مسقط القيادي المتراجع بنسبة 0,39%. وتراجع حجم التداولات اليوم إلى 23,8 مليون ورقة مالية، مقابل 48,51 مليون سهم بالجلسة السابقة.

انخفاض أسعار الذهب بالسوق الأردنية

انخفضت أسعار الذهب في السوق المحلية بمختلف عياراته، أمس الخميس، بمقدار نصف دينار للغرام الواحد مقارنة بسعر الأربعاء، مدفوعة بتراجع أثمان المعدن الأصفر عالميا.

وبلغ سعر بيع غرام الذهب عيار 21 الأكثر رغبة من المواطنين، لغايات الشراء من محلات الصاغة عند 52 دينارا مقابل 50 دينارا لجهة البيع.

وحسب النشرة التي تصدرها النقابة العامة لأصحاب محلات تجارة وصياغة الحلي والمجوهرات، بلغ سعر بيع الغرام من الذهب عياري 24 و 18 لغايات الشراء من محلات الصاغة، 60,10 دينارا و46 دينارا على التوالي (الدولار = 0,71 دينار).

وعالميا، هبطت أثمان المعدن النفيس للجلسة الخامسة على التوالي، لتصل إلى أدنى مستوى لها منذ ثمانية أسابيع، وبلغت صباح أمس 2556 دولارا للأونصة الواحدة، متأثرة بقوة الدولار.

طاقة

تتخوّف أسواق النفط من عودة الإدارة الأميركية لاستخدام سلاح العقوبات النفطية ضد إيران وفنزويلا، وهو ما يدفع الأسعار نحو الأعلى، وفي المقابل تتوقع مؤسسات استمرار تراجع الأسعار، على خلفية تراجع الطلب من دول كبرى، مثل الصين والهند، والتراجع الكامل عن تخفيضات إمدادات «أوبك+» في 2025، وهو ما سيؤدي إلى هبوط حاد للأسعار

عقوبات ترامب النفطية

قلق على الأسواق في حال استهداف إيران وفنزويلا

نيويورك ـ **شريف عثمان**

مع تزايد التكهنات بإعادة فرض الإدارة الأميركية الجديدة العقوبات على صادرات النفط الإيرانية والفنزويلية، بعد فوز دونالد ترامب في الانتخابات، يسيطر الغموض على سوق النفط العالمي، الذي يتوقع أن يشهد اضطرابات كبيرة، وربما تذبذبات حادة ما بين توقعات بارتفاع أسعار النفط، على خلفية احتمال فرض العقوبات الأميركية مجدداً بحق نفط الدولتين، وما بين توقعات أخرى بالتراجع الحاد في الأسعار بنحو 40% من المستويات الحالية في حالة قيام تحالف «أوبك+» الذي يضم السعودية وروسيا، بالتخلي عن قيود الإنتاج الحالية، مع وفرة الإمدادات العالمية وسط ضعف الطلب.

وعن توقعات التراجع، قال توم كلوزا، رئيس قسم تحليل الطاقة العالمي لدى وكالة إعداد تقارير أسعار النفط «أو بي آي إس»، إن هناك مخاوف أكبر بشأن الأسعار في العام المقبل عما كان في السنوات السابقة. وتوقع تراجع الأسعار إلى 30 أو 40 دولاراً للبرميل في حال تخلي «أوبك+» عن اتفاقها، ولم يكن هناك أي اتفاق حقيقي لكبح الإنتاج.

لكن في المقابل، فإن توقعات زيادة أسعار النفط في الفترة المقبلة تبدو سيناريو محتملاً، في ظل الناحية الاقتصادية، يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط الناجم عن تقييد الإمدادات إلى زيادة الضغوط التضخمية على مستوى العالم، مما ينعكس بشكل مباشر على تكلفة السلع والنقل، ويؤثر بالاقتصادات المعتمدة على واردات الطاقة.

وقال جون إيفانز، كبير المحللين في BLOOMBERG INTELLIGENCE إنه من المرجح أن تؤدي العقوبات المتوقعة على النفط الإيراني والفنزويلي إلى اضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية، مما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، وزيادة الضغوط التضخمية على مستوى العالم. وأضاف: «قد تكون هذه الخطوة سلاحاً ذا حدين، حيث تستفيد بعض الدول المنتجة من ارتفاع الأسعار، لكنها قد تضعف النمو الاقتصادي في الدول المستوردة للطاقة».

أما على الصعيد الجيوسياسي، فمن المحتمل أن تؤدي هذه العقوبات الأميركية على قطاع الطاقة في كل من إيران وفنزويلا إلى تصعيد التوترات الدولية، لا سيما إذا استمرت دول مستهلكة للطاقة مثل الصين وروسيا والهند في استيراد النفط من البلدين، وهو ما قد يزيد من تعقيد العلاقات الدولية، ويخلق صراعات محتملة حول الالتزام بالعقوبات.

وعلاوة على ذلك، قد تسعى الدول المتضررة من العقوبات الأميركية على إيران وفنزويلا إلى تبني آليات تجارية بديلة لتجاوز القيود، مثل اعتماد أنظمة المقايضة، أو العملات الرقمية، مما قد يؤثر سلباً في هيمنة الدولار في معاملات النفط العالمية، ويعيد تشكيل خريطة العلاقات التجارية والطاقة بين الدول.

وقالت سارة ليو، المحللة الاستراتيجية في مجموعة EURASIA، في مذكرة، «إذا قررت الصين وروسيا تحدي العقوبات الأميركية، فقد تشهد إعادة تشكيل جيوسياسية قد تقوض هيمنة الدولار في معاملات النفط. هذه العقوبات تنطوي على مخاطر تجزئة أسواق الطاقة العالمية، وقد تدفع الدول الخاضعة للعقوبات نحو آليات تجارية بديلة، مثل العملات الرقمية وأنظمة المقايضة».

كانت العقوبات على إيران وفنزويلا أداة متكررة الاستخدام في السياسة الخارجية الأميركية، ونجحت في أغلب الأحيان في إيلام الدولتين، وحرمانهما من مليارات الدولارات تمثل حصيلة الإيرادات النفطية.

> العقوبات المحتملة يمكن أن تؤدي إلى تقليل الإمدادات من الخام

على مستوى إيران، فقد فرضت الولايات المتحدة العقوبات لأول مرة على صادرات النفط الإيرانية في عام 1979 بعد الثورة الإيرانية. وفي عام 2015، جرى رفع العديد من العقوبات بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي). ومع ذلك، أعاد ترامب فرض العقوبات في عام 2018، بعد انسحابه من الاتفاق النووي، مما أدى إلى انخفاض صادرات إيران مما يقرب من 2,5 مليون برميل يومياً في عام 2018 إلى أقل من 500 ألف برميل يومياً في عام 2020.

وتمتلك إيران حوالي 156 مليار برميل من الاحتياطيات النفطية المؤكدة، مما يجعلها واحدة من أكبر الدول من حيث الاحتياطيات. ويُقدر إنتاجها الحالي بحوالي 3,6 ملايين برميل يومياً، وتمتلك القدرة على إنتاج أكثر من 4 ملايين برميل يومياً، حال رفع القيود.

وبالنسبة لفنزويلا، فقد بدأت الولايات المتحدة بفرض عقوبات على فنزويلا في عام 2015 بسبب انتهاكات تتعلق بحقوق الإنسان، وتصاعدت القيود في عام 2019. واستهدفت هذه العقوبات شركة النفط الوطنية الفنزويلية (PDVSA)، مما أدى إلى تقييد وصولها إلى الأسواق المالية الأميركية. ونتيجة لذلك، انخفض إنتاج فنزويلا مما يزيد عن مليوني برميل يومياً إلى نحو 500 ألف برميل يومياً خلال السنوات الأخيرة. وتمتلك فنزويلا أكبر احتياطي نفطي مؤكد في العالم، يُقدر بنحو 304 مليارات برميل. ومع ذلك، فإن سنوات من نقص الاستثمار وتدهور البنية التحتية والعقوبات أدت إلى تراجع الإنتاج إلى حوالي 700 ألف برميل يومياً. ولكن مع استثمارات مناسبة وإمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية، يمكن لفنزويلا زيادة إنتاجها بشكل كبير.

وفق مراقبين «يمكن للعقوبات الجديدة على إيران وفنزويلا أن تؤدي إلى تقليل الإمدادات العالمية من النفط، مما سيؤدي إلى تراجع رفع الأسعار، وقد يؤدي انخفاض صادرات النفط الإيرانية والفنزويلية إلى تشديد الإمدادات العالمية، خاصة إذا حافظت الدول المنتجة الكبرى، مثل السعودية وروسيا، على تخفيضاتها الإنتاجية. وقد يرتفع سعر خام برنت إلى حوالي 100 دولار للبرميل أو أكثر، مع تكيّف السوق مع الإمدادات المنخفضة.

وبالنسبة لديناميكيات السوق، فقد تحقق دول «أوبك+» عائدات أكبر من ارتفاع الأسعار، لكنها قد تواجه ضغوطاً لزيادة الإنتاج لتحقيق استقرار السوق. ومن المتوقع أن تتأثر الأسواق الآسيوية، خاصة الصين والهند اللتين اعتادتا على شراء النفط الإيراني والفنزويلي بأسعار منخفضة، وقد تضطران إلى البحث عن بدائل من منتجين آخرين في الشرق الأوسط، مما قد يزيد التنافس على النفط في هذه المنطقة.

وعلى مستوى إنتاج النفط الأميركي، يمكن لزيادة أسعار النفط العالمية نتيجة للعقوبات أن تحفز هذا الإنتاج، حيث قد تتسبب زيادة الأسعار في تحفيز الاستثمارات في إنتاج النفط الصخري بالولايات المتحدة.

الطلب على الخام أكبر في 2025

رفعت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها لنمو الطلب على النفط هذا العام بسبب ضعف الاستهلاك الصيني. وقالت الوكالة، الخميس، إنها تتوقع نمو الطلب العالمي بمقدار 921 ألف برميل يومياً في 2024، وعزت ذلك إلى زيادة تسليمات شحنات الوقود في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في حين خفضت توقعات نمو الطلب في 2025 إلى 990 ألف برميل يومياً من 998 ألفاً كانت متوقعة في التقرير السابق، وذلك بسبب التأثير السلبي لتباطؤ الاقتصاد الصيني على استهلاك الذهب الأسود.

محطة نفط في فنزويلا، 4 إبريل 2023 (جوزيه بولا اوريتيا/Getty)

رأي

قمة الرياض وتجاهل أسلحة مواجهة إسرائيل اقتصادياً

عبد الحافظ الصاوي

لم تخرج قرارات القمة العربية الإسلامية التي استضافتها السعودية الاثنين 11 نوفمبر 2024، عن المعتاد في تناول الشأن السياسي الخاص بالاعتداءات والجرائم الإسرائيلية في المنطقة، خاصة في غزة وفلسطين. قرارات جاءت ما بين الاستنكار والمناشدة والمطالبة، أو رجاء بتنفيذ قرارات مجلس الأمن بإنهاء الحرب في غزة ولبنان. في القمة الأخيرة، غاب الاقتصاد عن لغة خطاب الملوك والرؤساء والأمراء، ومستوى التوصيات في مواجهة جرائم إسرائيل، رغم أهمية هذا الجانب، في جني ثمار سريعة في الضغط على المجتمع الدولي، أو الكيان الصهيوني، وما أحداث الصراع الروسي في أوكرانيا عنا ببعيد، حيث لجأت روسيا، من ناحية والغرب وأميركا من ناحية أخرى، إلى استخدام الأدوات والأسلحة والعقوبات الاقتصادية في إدارة الصراع منذ فبراير 2022.

وإن كان للعرب ممارسة تاريخية قد مضى عليها أكثر من خمسة عقود، حينما تم استخدام سلاح النفط في معركة العرب مع الكيان الصهيوني عام 1973، وأتى بنتائج إيجابية، لم يستثمرها العرب فيما بعد، وإن كانت الدول الغربية انتبهت بقوة إلى هذا السلاح، وعملت على تفريغه من مضمونه، وجَعل العديد من الرؤساء والمسؤولين العرب كثيراً ما يصرحون، بأن النفط سلع اقتصادية تجارية، ويجب ألا تستخدم سياسياً، في الوقت الذي ينشط الجميع ما لديه من موارد اقتصادية في الجانب السياسي بامتياز!

ولم تكن الممارسة العربية تجاه النفط بجعله سلعة تجارية واقتصادية، وتجريده من التوظيف السياسي، سوى هروب إلى الأمام، تجاه الالتزامات والمسؤوليات العربية والإسلامية التي تقع على عاتق الحكام والمسؤولين، تجاه قضايا الأمة، التي تولد عنها المزيد من الضعف والهوان. وبالنظر إلى كلمات الرؤساء والأمراء والمسؤولين العرب بقمة الرياض في نوفمبر 2024، نجد أنها قد اتسمت بغياب تام للحديث عن الأدوات والأسلحة الاقتصادية، كما لم ترق مطالب الرؤساء، في كلماتهم إلى مستوى القرارات الملزمة، سواء لهم ولحكوماتهم، أو للمجتمع الإقليمي والدولي. فعلى سبيل المثال، مطالبةُ ملك الأردن عبد الله الثاني بضرورة تسيير جسر للمساعدات الإنسانية لغزة، إنما هو صورة من صور العجز، فعلى مدار أكثر من عام، كانت المساعدات العربية والإسلامية في حدها الأدنى، وفي ضوء ما تسمح به إسرائيل، في حين أنه يمكن أن يتم التعامل مع هذا المطلب الوحيد الذي يأتي في ضوء الجانب الاقتصادي، بجعله قراراً تسعى كل الدول المشاركة لتفعيله، عبر أدوات الضغط المختلفة. كانت القمة العربية الإسلامية في نهاية عام 2023، قد اتخذت مثل هذه التوصية بالسعي لتقديم المساعدات لأهالي غزة، ولكن للأسف لم يكن أداء الدول على المستوى المطلوب، والمتفاعل مع مأساة الشعب في غزة، نظراً إلى غياب الآلية الملزمة للدول المشاركة في تلك القمة، كما أن الإرادة السياسية، كانت ضعيفة بشأن تفعيل هذه التوصية، إن لم تكن موجودة أصلاً.

أما على صعيد الأدوات الاقتصادية التي لم يتم التطرق إليها، وهي ضرورية وفاعلة، لمواجهة الكيان الصهيوني، ويمكنها أن تؤثر على مستوى الدول المساندة والداعمة لإسرائيل، أو ما يسمى بالدول الكبرى، فيمكن الإشارة إليها فيما يلي:

أولاً: لم يتم الحديث عن خطوات جادة من قبل الدول التي ارتكبت جريمة التطبيع مع الكيان الصهيوني، بوقف كل صور التطبيع، خاصة تلك المتعلقة بالجانب الاقتصادي، في ضوء، جعل الكيان يعيد حساباته، ولا سيما في ظل الحرب الدائرة الآن، والتي أثرت بالفعل في اقتصاده، حيث تشير الأرقام الحديثة عن الحكومة الإسرائيلية أن الحرب في غزة ولبنان، كلفتها قرابة 25 مليار دولار، فضلاً عن الخسائر الأخرى غير المباشرة، المترتبة على تراجع السياحة والاستثمار والتجارة، وانخفاض معدلات الناتج المحلي الإجمالي التي يتوقع لها أن تكون بحدود 0,5% في نهاية 2024.

ثانياً: كان يتوقع أن تتخذ القمة الأخيرة من بين قراراتها، ما يؤدي إلى اتخاذ خطوة تاريخية، تعيد للحكومات هيبتها، ومكانتها، وهي تلك الخاصة بعودة المقاطعة للكيان الصهيوني، لتنضم الحكومات في هذا المضمار إلى الشعوب التي أثبتت نجاح ممارساتها الخاصة بالمقاطعة، والتي أثرت بالفعل في العديد من اقتصاديات الشركات المساندة للكيان الصهيوني، فضلاً عن إغلاق بعض الفروع لتلك الشركات في بعض الدول العربية والإسلامية. ويوسع الحكومات العربية والإسلامية، حال تفعيلها لمقاطعة الكيان الصهيوني، أن تستعيد تعاطف العديد من الدول ومساندتها في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية، خاصة أن من بين هذه الدول من اتخذ قرارات تتعلق بسحب السفراء من إسرائيل بسبب ممارسات الإبادة التي ترتكبها إسرائيل في غزة ولبنان.

ثالثاً: تعاني أسواق النفط انخفاض الأسعار طوال عام 2024، وبلا شك أثر ذلك على ميزانيات العديد من الدول النفطية العربية والإسلامية سلبياً، ومن شأن اتخاذ قرار بوقف إنتاج النفط ولو لفترة محدودة، أن يحدث ضجة في الأسواق العالمية، ويجبر متخذ القرار بالضغط على الكيان الصهيوني، بحيث تتزايد فترات وقف الإنتاج كلما أصر الكيان الصهيوني على جرائمه، وبذلك يكون قد عاد للنفط دوره الاستراتيجي فعلياً.

الجدير بالذكر أن الدول الإسلامية تنتج وتصدر نحو 30% من احتياجات العالم من النفط، وهي كميات مؤثرة في أسواق الدولية، وقد جُرب من قبلُ أكثر من مرة، قرار تخفيض كميات الإنتاج، واستخدامه لأسباب سياسية أو اقتصادية لاستعادة توازن الأسعار في السوق الدولية.

رابعاً: تمتلك الأمّتان العربية والإسلامية العديد من المؤسسات المعنية بالعمل الاقتصادي المشترك، ولكنها للأسف غير مفعلة، وبمثابة حبر على ورق، وآن الأوان، لأن يكون للأمّتين العربية والإسلامية كيان اقتصادي، يعمل على الوفاء باحتياجاتها الضرورية والاستراتيجية، وكذلك يكون له مكانته في التأثير على القرارات السياسية والاستراتيجية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

خامساً: كان ينتظر أن تمهل القمة العربية والإسلامية الكيان الصهيوني وداعميه، فترة زمنية محدودة، للتراجع عن جرائمه والقبول بقرارات مجلس الأمن، والأمم المتحدة، وإلا فسيتم تفعيل ما لديها من أدوات اقتصادية، فضلاً عن الأدوات الأخرى، لكي تلزمه، وتمحو تقصيرها خلال الفترات الماضية، خاصة أمام جرائم الكيان الصهيوني وعربدته في غزة ولبنان.

رئيس السلفادور يتفاخر برهانه على بيتكوين

لندن ـ **العربي الجديد**

تفاخر رئيس السلفادور نجيب بوكيلي برهانه على مستقبل العملات الرقمية، وفي مقدمتها بيتكوين، بعدما حققت بلاده أرباحاً بقيمة 100 مليون دولار لحيازتها العملة المشفرة الأكبر من حيث القيمة السوقية. وقال بوكيلي في منشور على منصة «إكس»: «لقد أخبرتكم بذلك»، في إشارة إلى مكاسب الدولة اللاتينية من الاستثمار في بيتكوين.

ووفق موقع «بكريبت DECRYPT» فإن السلفادور ظلت تشتري عملة بيتكوين منذ عام 2021 حين قننت تداولها، وحققت حتى الآن 100 مليون دولار من الأرباح الدفترية نتيجة ارتفاع سعرها منذ ذلك الحين. وحسب تقديرات منصة SPOTONCHAIN، تبلغ قيمة حيازة السلفادور من العملة المشفرة 516,43 مليون دولار بما في ذلك الأرباح المقدرة. وتعرض رئيس السلفادور لانتقادات حادة لدمجه العملات الرقمية في الاقتصاد المحلي، وحذر صندوق النقد الدولي عام 2022 من أن هذه الخطوة قد تزعزع استقرار اقتصاد الدولة الواقعة في أميركا اللاتينية. وحين شرعت السلفادور في عمليات الشراء في سبتمبر/ أيلول 2021 كان سعر بيتكوين يناهز 51 ألف دولار، وأجرت الدولة عشر معاملات أخرى في الفترة التالية قبل أن تتعهد بشراء عملة واحدة كل يوم بعد انهيار بورصة «إف تي إكس» وهبوط السعر إلى مستوى 16,6 ألف دولار.

قفزات قياسية في سعر بيتكوين (فرانسس برس)

سامسونغ توافق على زيادة الأجور لإنهاء إضراب

مقر شركة سامسونغ في سيول (Getty)

سيول ـ **العربي الجديد**

توصلت شركة سامسونغ، صانعة الإلكترونيات والجوالات الذكية العملاقة، إلى اتفاق أولي مع نقابة عمالها الرئيسية في كوريا الجنوبية لزيادة الأجور بنسبة 5,1%، في خطوة قد تنهي الإضراب الذي بدأ في يوليو/ تموز الماضي. وقالت شركة الإلكترونيات الكورية في بيان، الخميس، إن أعضاء اتحاد العمال سيصوتون على المقترح لمدة أسبوع واحد بدأ أمس، مع مميزات تتضمن زيادة عدد أيام العطلات ونقاط المكافآت التي تُستخدم لشراء منتجات الشركة من قبل العمال. ودخل اتحاد العمال، الذي تأسس قبل خمس سنوات ويبلغ عدد أعضائه 36,5 ألف عامل يشكلون 30% من إجمالي القوى العاملة لدى سامسونغ، في إضراب منذ يوليو، على الرغم من أن الشركة قالت إن هذا لم يعطل أيًا من خطوط الإنتاج. وعلى صعيد التعاملات، انخفض سعر سهم صانعة الإلكترونيات الكورية المدرج في بورصة سيول بنسبة 1,38% إلى 49,9 ألف وون كوري عند الإغلاق، ليعمق خسائره منذ بداية العام الجاري إلى 36%.

وأخيراً بدأت سامسونغ للإلكترونيات عملية تسريح للعمالة في جنوب شرق آسيا وأستراليا ونيوزيلندا تمثل جزءاً من خطة تهدف إلى تقليص الآلاف من الموظفين على مستوى العالم، وفقاً لأشخاص مطلعين على الأمر.

ذروة أسعار الغاز في أوروبا

لندن ـ **العربي الجديد**

ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي في الأسواق الأوروبية، في تعاملات الخميس، وزادت العقود الآجلة لشهر ديسمبر/ كانون الأول 4,5% إلى 500,5 دولار لكل ألف متر مكعب، وذلك للمرة الأولى منذ نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني 2023. ووفق تجار وسماسرة في أسواق الطاقة، ارتفعت أسعار الغاز في دول القارة خلال تعاملات أمس، مع بدء موسم الطلب على الوقود لأغراض التدفئة، ووسط أنباء حول تحذير الحكومة الألمانية الموانئ العامة من استلام شحنات الغاز المسال الروسي. وبحسب أرقام، صعدت أسعار العقود الآجلة للغاز الهولندي تسليم ديسمبر - المعيار الأوروبي - بنسبة 3,6% إلى 45,24 يورو (47,75 دولاراً)، لكل ميغاواط/ ساعة، لتسجل أعلى مستوى لها هذا العام.

وتزامن الارتفاع مع بدء السحب من مخزونات الغاز الطبيعي في القارة العجوز، إذ تظهر بيانات منصة «غاس إنفراستراكتشر يوروب» أن المخزونات باتت مكتملة بنسبة 92,58% في 12 نوفمبر الجاري، انخفاضاً من 95,21% في مطلع الشهر. كما يأتي ارتفاع أسعار الغاز في أوروبا مع بداية موسم الشتاء، الذي يزيد خلاله الطلب على الوقود الأزرق لأغراض التدفئة وإنتاج الطاقة والكهرباء. وذكرت صحيفة «فايننشيال تايمز» البريطانية في تقرير حديث، أن الحكومة الألمانية حذرت مُشغلي موانئ وصول الغاز المدارة من قبل الدولة من استلام أي شحنات روسية من الغاز الطبيعي المسال.

وتأثرت أسعار الغاز الطبيعي في الفترة الماضية بتنامي المخاطر الجيوسياسية والتوترات المتزايدة في منطقة الشرق الأوسط والعالم، حيث يراقب التجار عن كثب التطورات المتعلقة بالحرب في فلسطين ولبنان، والتوتر بين إيران وإسرائيل. وبالنسبة لأسواق الغاز، من المرجح أن يؤدي تصعيد الحرب، خاصة بين تل أبيب وطهران، إلى تأثر كبار المستوردين للغاز مثل مصر ودول الاتحاد الأوروبي، وهو ما يزيد المنافسة العالمية على شحنات الوقود.

وقال مسؤول مصري، الأربعاء، إن وزارة البترول المصرية ستستقبل ثماني شحنات غاز مسال جديدة خلال نوفمبر الجاري، لسد احتياجات السوق المحلية من الغاز اللازم لاستخدامات محطات الكهرباء والنشاط الصناعي. وأرست مصر بالكامل مناقصة لشراء 20 شحنة من الغاز الطبيعي المسال لتغطية الطلب في الشتاء وهذا الأسبوع، طرحت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين إمكانية تقليل اعتماد الاتحاد الأوروبي على الغاز الطبيعي المسال الروسي، عبر استيراد المزيد من الولايات المتحدة. وجرى بحث هذا الأمر خلال مكالمة هاتفية أجرتها المسؤولة الأوروبية أخيراً مع الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترمب.

أوروبا تبحث عن بديل للغاز المسال الروسي (فرانسس برس)